الظروف السياسية غير المستقرة التي احاطت بقطاع غـــزة لعبت دورا كبيرا في عدم تشجيع المستثمرين على توظيف اموالهم في القطاع ، وخصوصا في مجالات غير مضمونة كالصناعة ، الامـــر الذي جعل معظم الاستثمارات تنصب على قطاعي الزراعة والعقارات . وقد أدت الى ارتفاع قيمة الاراضي وخصوصا الاراضي الصالحة للبناء .

الدور الذي عجز المتمول الفرد عن القيام به ، لم تقم به الدولة لناحية توفير الحد الادنى من الحماية للبدايات الصناعية الموجودة ، وكذلك وضع خطط تنمية بعيدة المدى ، وتقديم ضمانات وتسهيلات مالية للصناعة ، التي عانت من السياسة المالية التي كانت تتبعها البنوك حينذاك ، سواء لناحية السياســـة المحافظة جدا في اختيارها لزبائنها ، أو لاحتفاظها بنسبة ٦٥٪ من ودائعها في خارج القطاع وكذلك ارتفاع نسبة الاحتياطيات التي تحتفظ بها (٢٢) ، الامر الذي أبقى نشاط البنوك بعيدا عن المشاركة في قطاعي الزراعة والصناعة ، وأبقاه محصورا في تمويل التجارة . بالاضافة لما تقدم ، هنالك تخلف في الوعي المصرفي في قطاع غزة . ولان ايداع النقود في البنوك عادة غير مألوفة ، لم تبلغ الودائع التي تقل عن الف جنيه الا ٦٥٠الف جنيه عام ١٩٦٠ ، وجملة ودائع البنوك في العام المذكور لم تبلغ الا ٢ر١٥ مليـــون جنيه (٢٣) . علما بأن هذه الارقام لا تمثل مقدار الثروات أو حجم الكتلة النقدية في قطاع غزة ، فهنالك المبالغ المحتفظ بها في جيوب الافراد ، وهنالك أيضا الارصدة المحتفظ بها في خارج قطاع غزة وبالعملة الحرة . أي ان المبالغ المودعة في البنوك انما هي المبالغ المرتبطة بالنشاط التجاري داخل قطاع غزة فقط .

اضافة الى العناصر التي سبق ذكرها ، والتي تركت اثرا سلبيا علـــى النشاط الصناعي ، هنالك السياسة التي اتبعتها الادارة المصرية في قطاع غزة، والتضارب الذي قد ينشأ تلقائيا بين تسهيلات قد تعطى للتجارة واخرى تعطى للصناعة . فنمو الصناعة كان يفترض سياسة جمركية تكفل نمو الصناعة في الداخل وتضمن الحماية لها . ولكن نتائجها تبقى بعيدة المدى ، بينما يرتبط قطاع التجارة بأهداف آنية تهدف الى خلق حالة من الرواج ، وتوفر علاجا مؤقتا لمشكلات قطاع غزة الاقتصاديـــة ، كما انـــه كان يستجيـــب لبعض الظروف الاقتصادية الخاصة للقطاع ووجود مورد رئيسي من الخارج يتمثل بأمـــوال المغتربين التي كانت تشكل موردا ماليا لقطاع غزة ، يبلغ ضعف موارده من تصدير الحمضيات . الامر الذي كان يخلق لدى أهالي المغتربين قدرة شرائية كان من المستحيل امتصاصها ، وضمان استمرار تدفقها على القطاع من دون توفير المواد الاستهلاكية الضرورية . وهذا ما دفع الادارة المصرية الى اتخاذ اجراءات تتناسب وهذا الوضع، وبذلك وفرت حلولا سريعة لجملة من المشكلات،